

أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على ترشيد نفقات الجماعات المحلية "دراسة حالة بلدية حمام قرقور"

The impact of applying governance principles on rationalizing the expenditures of a territorial collectivity "case study of Hammam Guergour Municipality"

هامل كوثر^{1*}، مرابط ساعد²

¹ جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)، مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة، hamel.kaouther@univ-setif.dz

² جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)، مخبر البحوث والدراسات التسويقية والاقتصادية، saad.merabet@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2025/12/26

تاريخ القبول: 2025/07/31

تاريخ الاستلام: 2025/02/12

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على ترشيد نفقات الجماعات المحلية في بلدية حمام قرقور خلال سنة 2024، ولقد استخدم منهج دراسة الحالة بالاعتماد على أداة الاستبانة في جمع البيانات و من أجل معالجتها تم استخدام برنامج SPSS26، تمثل مجتمع الدراسة في منتخب وموظفي بلدية حمام قرقور حيث تم اختيار عينة تتكون من 50 شخص، وقد توصلت نتائج الدراسة الى وجود أثر ايجابي لتطبيق مبادئ الحوكمة على ترشيد النفقات في بلدية حمام قرقور.

الكلمات المفتاحية: حوكمة ؛ ترشيد النفقات ؛ جماعات محلية ؛ بلدية حمام قرقور.

تصنيف JEL: G38؛ H720؛ H7؛ H11

Abstract:

This study aims to find out the impact of the application of governance principles on the rationalization of the expenditures of local authorities in the municipality of Hammam Guergour during the year 2024. The case study method was used, relying on the questionnaire tool for data collection, and SPSS 26 program was utilized for data analysis. The study population was represented in the elected and employees of the municipality of Hammam Guergour, where a random sample of 50 people was selected, and the results of the study found an impact of applying the principles of governance on rationalizing expenses in the municipality of Hammam Guergour.

Keywords: Governance; Rationalization of expenses; Territorial collectivity; Municipality of Hammam Guergour.

Jel Classification Codes : G38 ; H720; H7; H11

مقدمة:

إن اتساع حجم المجتمعات وارتفاع متطلبات السكان المحليين أدى إلى زيادة العبء على المستوى المركزي ما جعل الدولة تعتمد مبدأ اللامركزية في تسيير شؤونها من خلال تفويض بعض المهام إلى الهيئات المحلية أو ما يعرف بالجماعات المحلية، وهذا من أجل ضمان توفير حاجيات المواطنين و من أجل تقريب الإدارة من المواطن من خلال ما يعرف بالديمقراطية التشاركية التي تعتبر ترجمة حقيقية لنقل انشغالات المواطنين والاستجابة لتطلعاتهم بشكل أفضل. هذه الأخيرة التي تأتي ضمن مبادئ الحوكمة التي سعت الجزائر إلى تفعيلها في تسيير الإدارة المحلية من خلال قانون الجماعات المحلية الذي تضمن مجموعة من مؤشرات الحوكمة المساهمة في تسيير الشؤون العمومية ذات الطابع المحلي وتمثل المبادئ التي أقرها القانون الجزائري في الشفافية، المساءلة، المشاركة. وتعتمد الجماعات المحلية في القيام بمهامها على مآليتها المحلية المتمثلة في الإيرادات والنفقات التي تجعلها قادرة على ترجمة سياساتها التنموية وتحقيق حاجيات الساكنة المحلية. لكن تعدد مهام واختصاصات الجماعات المحلية وتوسع حجم المجتمعات أدى إلى زيادة الإنفاق المحلي الأمر الذي يستلزم ترشيده من أجل تجنب تبذير المال العام. هذا ما يستدعي ضرورة تبني تطبيق مبادئ الحوكمة في الجماعات المحلية من أجل ترشيد النفقات تجنباً للفساد الإداري والمالي.

مشكلة البحث: تعتبر بلدية حمام قرقور من أكثر البلديات تعدادا للسكان بولاية سطيف حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 20466 نسمة حسب آخر إحصاء لمديرية التخطيط للولاية وتتربع على مساحة إجمالية قدرها: 75.45 كلم². وكغيرها من البلديات فإنها تعاني من عجز في ميزانيتها بسبب عدم مرونة الإيرادات من جهة وزيادة النفقات نظرا لزيادة عدد السكان وتنوع مطالبهم من جهة أخرى. هذا ما يستدعي ترشيد الإنفاق العام لتجنب التبذير وهذا من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة. وفي هذا الإطار نطرح التساؤل الرئيسي التالي: ما أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على ترشيد النفقات في بلدية حمام قرقور بولاية سطيف - الجزائر؟

وينبثق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل مبادئ الحوكمة التي تساهم في ترشيد النفقات في البلديات؟
- كيف يمكن ترشيد النفقات في الجماعات المحلية من خلال مبادئ الحوكمة؟
- ما أثر تطبيق الشفافية، المساءلة، المشاركة وسيادة القانون على ترشيد النفقات في بلدية حمام قرقور؟

فرضيات البحث: استنادا إلى مشكلة الدراسة وأسئلتها فإنه يمكن صياغة الفرضية التالية:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة على ترشيد النفقات في بلدية حمام قرقور.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في توضيح الدور الفعال الذي تلعبه الحوكمة في ترشيد النفقات والحفاظ على المال العام وضمان عدم تبذيره.

أهداف البحث: تتمثل في:

- إبراز المفاهيم النظرية للحوكمة والجماعات المحلية وترشيد النفقات.
- إبراز أهمية تطبيق الحوكمة في تسيير الجماعات المحلية من أجل الحفاظ على المال العام.
- قياس أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على ترشيد النفقات في بلدية حمام قرقور.

الدراسات السابقة:

دراسة (د.علي سايح جبور ود.صفية يخلف 2020): مقال بعنوان الحوكمة ودورها في ترشيد نفقات الجماعات المحلية كاستراتيجية للحفاظ على المال العام. دراسة وصفية تحليلية تهدف إلى إبراز أهم مبادئ الحوكمة المساهمة في ترشيد الإنفاق العام من أجل الحفاظ على المال العام من الفساد والإسراف. من أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة هي وجود علاقة قوية بين تبني مبادئ الحكم الرشيد وترشيد

الإنفاق العام حيث يمكن ترشيد النفقات المحلية إذا سعت الدولة جاهدة على تفعيل مبادئ الحكم الرشيد وتطبيقها، ولكن ما ينقص هذه الدراسة عدم اجراء دراسة قياسية تقيس أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على ترشيد نفقات الجماعات المحلية وتم الاكتفاء فقط بالدراسة التحليلية.

دراسة (د. صالح بجلاب ود. فارس فضيل 2021): مقال بعنوان الرقابة المالية ودورها في تحقيق الرشادة المالية للنفقات العمومية المحلية- دراسة تحليلية ميدانية للقطب الرقابي لبلديات حسين داي 2016_2019. تهدف إلى إبراز دور الرقابة المالية على نفقات الجماعات المحلية في ترسيخ حوكمة مالية جيدة واقتراح حلول تضمن حوكمة المصالح المالية من أجل تحقيق نجاعة وفعالية النفقات العمومية المحلية ما يضمن رشادة هذه النفقات. وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق رشادة المالية المحلية يتطلب تضافر جهود جميع الفاعلين في الجانب المالي المحلي من الأمرين بالصرف، المراقبين الماليين، أمناء الخزينة، هيئات التفتيش المالية والإدارية، ولكن هذه الدراسة لم تتطرق إلى المتغير الجوهري المتمثل في مبادئ الحوكمة الذي له أيضا بالغ الأثر في تحقيق الرشادة المالية إضافة إلى الرقابة المالية.

دراسة (Ratna Wardhani, Dwi Martani, Hilda Rossieta 2017): مقال بعنوان:

Good governance and the impact of government spending on performance of local government in indonesia.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير الإنفاق الحكومي وحسن الإدارة على أداء الحوكمة المحلية وما إذا كانت حوكمة الإدارة بإمكانها أن تعزز تأثير الإنفاق الحكومي على الأداء المحلي. حيث تم اجراء دراسة قياسية بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد بالاعتماد على بيانات الحكومة المحلية في اندونيسيا خلال الفترة 2009 – 2012. وأظهرت النتائج أن إنفاق الحكومة المحلية يؤثر سلبا على تحقيق الأداء في تقديم الخدمات المتمثلة في الصحة والبنية التحتية لكنه يؤثر إيجابا في زيادة الأداء في مجال التعليم وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن الحوكمة تؤثر بشكل إيجابي على الأداء حيث أن الحوكمة المحلية يمكن ان تحسن من عدم كفاءة الانفاق العمومي وبالتالي تحسن الأداء وجودة الخدمات المقدمة من طرف الحكومة المحلية. لكن هذه الدراسة لم تتطرق إلى التأثير المباشر لمبادئ الحوكمة على ترشيد الانفاق العمومي.

دراسة (Munga, Miroga, Ngahu 2022): مقال بعنوان:

Effectiveness of corporate governance principles on the public expenditure of kiambu county government in kenya.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر حوكمة الشركات على الانفاق العام لحكومة مقاطعة كيامبو في كينيا. حيث تم اجراء دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على برنامج SPSS 24 لعينة تتكون من 83 شخص يتمثلون في مدققين داخليين، محاسبين، موظفين في المالية، مدراء أقسام وموظفين رئيسيين. وتوصلت الدراسة إلى أن مبادئ حوكمة الشركات (المساءلة، الشفافية، النزاهة والعدل) أثرت بشكل إيجابي على الانفاق العام لحكومة مقاطعة كيامبو. غير أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى مبادئ الحوكمة المحلية المتمثلة في المشاركة وسيادة القانون وتأثيرها على ترشيد الانفاق العام.

منهج البحث: من أجل دراسة الاشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لضبط مختلف المفاهيم المتعلقة بالحوكمة، الجماعات المحلية ومالياتها تحديدا ترشيد النفقات. كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال دراسة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على ترشيد نفقات بلدية حمام قرقور خلال سنة 2024 من وجهة نظر عينة من منتخبي وموظفي البلدية وذلك باجراء دراسة ميدانية على هذه العينة باستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، ولمعالجتها تم الاعتماد على برنامج الحزم الاحصائية SPSS 26 وقمنا باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد للتحقق من الفرضيات.

تقسيمات البحث: تم الاعتماد في هذا البحث على ثلاثة محاور:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمالية الجماعات المحلية.

المحور الثاني: الحوكمة كأداة لترشيد الإنفاق العام في الجماعات المحلية.

المحور الثالث: دراسة تطبيقية على بلدية حمام قرقور - سطيف.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمالية الجماعات المحلية

تعتبر مالية الجماعات المحلية من أهم المواضيع التي يتطرق لها الباحثون نظرا للأهمية التي تحظى بها الجماعات المحلية وخاصة أنها أقرب إدارة من المواطن وأنها مسؤولة عن تلبية احتياجاته.

أولا: الجماعات المحلية

و يعرف أيضا بالجماعات الإقليمية وهي عبارة عن منطقة جغرافية تنقسم إلى وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية، تتكون من عدد من السكان تربط بينهم روابط التضامن يقومون بانتخاب مجلس منتخب يقوم بالتسيير المحلي، كما تتمتع بالاستقلال المالي والإداري وتعمل على تقديم خدمات للمواطنين وتمارس اختصاصاتها تحت رقابة السلطة المركزية (بن زغي، 2020، صفحة 8).

1- تعريف الولاية والبلدية: تتجسد الجماعات المحلية في الجزائر في هيئتي الولاية والبلدية:

1-1- تعريف الولاية: طبقا لنص القانون (رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق ل 21 فبراير سنة

2012) المتعلق بالولاية. فإن الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة. وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة. وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين. وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون. شعارها هو بالشعب وللشعب (المادة 1) (قانون الجماعات الإقليمية، القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، 2012، صفحة 5).

1-2- تعريف البلدية: طبقا لنص القانون (رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011) والمتعلق بالبلدية المعدل للقانون

(90-08 المؤرخ في 7 أبريل 1990)، فالبلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة. وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. وتحدث بموجب القانون (المادة 1)، إضافة إلى أنها القاعدة الإقليمية اللامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية (المادة 2) (قانون الجماعات الإقليمية، القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، 2011، صفحة 5).

2- اختصاصات الجماعات المحلية: تختص الجماعات المحلية بعدة اختصاصات في جميع القطاعات كالصحة، النقل، الرياضة،

الفلاحة، التجارة، الثقافة... ومن أبرز مهامها (بوجحفة و بن التومي، 2023، صفحة 144):

1-2- المحافظة على الممتلكات: من خلال المحافظة على المنشآت الإدارية، التربوية والثقافية إضافة إلى المنشآت القاعدية

والسدود التي تتطلب الصيانة والتصليح والتجهيز.

2-2- المحيط والعمران: وذلك عن طريق القيام بمختلف الأعمال المساهمة في نظافة المحيط والحفاظ على البيئة وحمايتها من

التلوث، وكذلك العمل على تطوير مخططات جديدة في مجال العمران.

2-2- النشاط الاجتماعي: من خلال توفير احتياجات المواطنين من سكن ومساعدات للبناء و تقديم إعانات غذائية

إضافة إلى التكفل بالمعوزين والمعاقين.

ثانيا: المالية المحلية

هي فرع من فروع المالية العامة فهي تحتوي على القواعد التي تنظم الإيرادات والنفقات المتعلقة بالهيئات المحلية وتتميز بأن مرونتها محدودة وأنها ذات طابع محلي، وتقوم الجماعات المحلية بتحصيل إيراداتها ودفع نفقاتها وفق جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية في وثيقة تسمى الميزانية (براهيم و بالصالح، 2022، صفحة 126).

1- إيرادات البلدية

هناك إيرادات قسم التسيير وإيرادات لتغطية نفقات قسم التجهيز والاستثمار وقد حددها القانون (رقم 10-11، 2011) في المادة 195 وتتكون من (قانون الجماعات الإقليمية، القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية، 2011، صفحة 29):

إيرادات قسم التسيير تتمثل في:

- ناتج الموارد الجبائية المرخص بتحصيلها لفائدة البلديات بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- المساهمات وناتج التسيير الممنوح من الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.
- رسوم وحقوق ومقابل الخدمات المرخص بها بموجب القوانين والتنظيمات.
- ناتج ومداخيل أملاك البلدية.
- الإيرادات المخصصة لتغطية نفقات قسم التجهيز والاستثمار تتمثل في:
- ناتج الاستغلال لامتياز المرافق العمومية البلدية.
- الفائض المحقق عن المصالح العمومية المسيرة في شكل مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري.
- ناتج المساهمات في رأس المال.
- إعانات الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية والولاية.
- ناتج التمليك.
- الهبات والوصايا المقبولة.
- كل الإيرادات المؤقتة أو الظرفية.
- ناتج القروض.

2- نفقات البلدية

تعرف النفقة العامة المحلية بأنها تلك المبالغ المالية التي تصرفها الجماعات المحلية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف إشباع حاجة عامة محلية تعود على الساكنة المحلية بالنفع العام (بجلاب و فضيل، 2021، صفحة 56).

وقد حددتها المادة 198 من القانون (رقم 10-11، 2011) وهي كما يلي (قانون الجماعات الإقليمية، القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية، 2011، صفحة 30):

نفقات قسم التسيير تتمثل في:

- أجور وأعباء مستخدمي البلدية.
- التعويضات والأعباء المرتبطة بالمهام الانتخابية.
- المساهمات المقررة على الأملاك ومداخيل البلدية بموجب القوانين.
- نفقات صيانة الأملاك المنقولة والعقارية.
- نفقات صيانة طرق البلدية.
- المساهمات البلدية والأقساط المترتبة عليها.

-الاقتطاع من قسم التسيير لفائدة قسم التجهيز والاستثمار.

-فوائد القروض.

-أعباء التسيير المرتبطة باستغلال تجهيزات جديدة.

-مصاريف تسيير المصالح البلدية.

-نفقات التجهيز والاستثمار تتمثل في:

-نفقات التجهيز العمومي.

-نفقات المساهمة في رأس المال بعنوان الاستثمار.

-تسديد رأسمال القروض.

-نفقات إعادة تهيئة المنشآت البلدية.

المحور الثاني: الحوكمة كأداة لترشيد الإنفاق العام في الجماعات المحلية

إن تنامي الحديث عن ظاهرة تبذير المال العام وسوء استغلال الموارد المتاحة وتفاشي ظاهرة الفساد في الإدارة المحلية أدى إلى ظهور موضوع ترشيد النفقات.

أولاً: الحوكمة

إن الحوكمة اليوم من الموضوعات المهمة التي حازت اهتمام عدة مؤسسات دولية و إقليمية نظرا لأهمية المبادئ التي تقوم عليها.

1- ظهور الحوكمة

لقد تعددت معاني ومفاهيم مصطلح الحوكمة نظرا لاستخدامه الواسع سواء على المستوى المحلي او العالمي وذلك في جميع المجالات. يعود استخدامه الى ثلاثينيات القرن العشرين من العصور الوسطى من قبل العديد من الاقتصاديين. أصل الكلمة لاتيني يوناني، وتعني إدارة السفينة. ثم تم تداوله كمصطلح في الولايات المتحدة في نفس الفترة ليتم استخدامه في العلوم السياسية سنة 1979. وقد قامت الحكومة البريطانية بأبحاث عدة حول إعادة هيكلة السلطة المحلية وهذا ما جعل المصطلح يتميز بظهوره في العلاقات الدولية. ويبين التطور التاريخي للمصطلح أنه تم استخدامه أولاً في مجال الأعمال ليتم استيراده لاحقاً الى مجال السياسة. وفي أواخر الثمانينات تم تبني مفهوم مطور لمصلح الحوكمة ألا وهو الحكم الراشد الذي تم استخدامه من قبل عدة مؤسسات دولية من أجل تحديد معايير الإدارة الجيدة في الدول (Kezazy, Hilmi, Essahli, & Ibn Ziyat, 2024, p. 5)

2- تعريف الحوكمة

فالحوكمة (الحاكمية، الحكمانية، الحوكمة الادارية) جميعها مصطلحات معربة لكلمة GOVERNANCE وهي تعني الأساليب والطرق التي تدير بها الدول شؤونها العامة إضافة إلى مشاركة الأجهزة غير الحكومية والأفراد في اتخاذ القرارات وصنع السياسات العامة (البسام، 2016، صفحة 41).

يمكن القول أنحوكمة القطاع العام وحوكمة الشركات تتشابهان في الإدارة والدعوة إلى الإفصاح والشفافية، لكن يتميز القطاع العام بكونه يتسم بطابعه غير الربحي وأن هدفه الجوهري هو تحقيق المصلحة العامة.

3-تعريف الحوكمة الرشيدة

إن مفهوم الحوكمة الرشيدة هو مفهوم مطور لمفهوم الحوكمة حيث يعتمد على إشراك الجهات الغير الحكومية ممثلة في منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في إدارة شؤون الدولة، نظرا لعجز الحكومات عن إدارتها بعد اتساع حجم المجتمعات وزيادة حاجيات الأفراد في المجتمع (البسام، 2016، صفحة 52).

4- تعريف الحوكمة المحلية

أي تطبيق الحوكمة على المستوى المحلي ويقصد بها تلك الممارسات التي تدار بها الشؤون المحلية تحت إطار احترام القانون وتعزيز الشفافية والمساءلة فيما يخدم الصالح المحلي، وتعتمد الحوكمة المحلية على تطبيق عدة مبادئ تسمح للمواطنين بممارسة حقوقهم وواجباتهم من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص (بن معتوق، 2022، صفحة 212).

4-1- تعريف الادارة المحلية

هي أسلوب إداري يمنح جزء من الاستقلالية للهيئات المحلية بما يضمن لها القيام بالاختصاصات الموكلة إليها تحت ما جاء به القانون وما يخدم المواطنين والصالح العام على أن تبقى هذه الهيئات المحلية خاضعة لرقابة جزئية من السلطة المركزية (شرقي، 2018، صفحة 60).

5- مبادئ الحوكمة

تتميز الحوكمة بمجموعة من المبادئ التي تعكس أهدافها خاصة تلك المتعلقة بتطوير الدول وتحقيق طموحات الشعوب وتمثل هذه المبادئ (Sari, 2023, p. 40):

5-1- المشاركة: أي مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار وهذا ما يسمح لهم بنقل احتياجاتهم وانشغالهم وهذا ما يشجعه الحكم الرشيد.

5-2- الشفافية: يقصد بها إتاحة الوصول إلى المعلومات من طرف الحكومات والمؤسسات وهذا يساعد على منع انتشار الفساد ويمكن الجمهور من المشاركة في صنع القرار.

5-3- العدالة والمساواة: يعمل هذا المبدأ على ضمان العدل بين جميع فئات المجتمع ومنحهم جميعاً نفس فرصة الاستفادة من مختلف الخدمات دون تمييز بين فئات معينة.

5-4- المساءلة: وهي أن يتحمل أصحاب القرار المسؤولية أمام الجميع سواء في القطاع العام أو الخاص أو في تنظيمات المجتمع المدني.

5-5- سيادة القانون: يعني أن يكون القانون فوق الجميع وأن يطبق بعدالة على الكل دون استثناء وأن تكون جميع النشاطات الحكومية تحت إطار القانون من أجل خلق بيئة مستقرة.

5-6- الاستجابة: وهي أن تسعى جميع الجهات المختصة إلى الاستجابة لمطالب المجتمع وتوفير مختلف الاحتياجات والخدمات. بالإضافة إلى مبادئ الرؤية الاستراتيجية والكفاءة والفعالية (شرقي، 2018، صفحة 27):

5-7- الرؤية الاستراتيجية: أي قدرة القادة على امتلاك تصور طويل الأجل يمكنهم من التخطيط على المدى البعيد بهدف تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

5-8- الكفاءة والفعالية: يعني القدرة على استغلال مختلف الموارد التي تتمتع بها المؤسسات وضمان الاستخدام الأمثل لها لتلبية لمختلف الاحتياجات في المجتمع.

6- فواعل الحوكمة

إن تكريس الحوكمة يقتضي وجود عدة فواعل تتمثل في (قوتال، 2023، صفحة 10):

6-1- الدولة: فالدولة من خلال مؤسساتها الحكومية وتجسيدها لمبدأ اللامركزية فهي تعمل على تلبية مختلف احتياجات المواطنين والمجتمع ككل من أجل ضمان تحقيق العدالة وبالتالي تحقيق الاستقرار والأمن.

6-2- المجتمع المدني: هو مجموعة المؤسسات التطوعية غير الرسمية التي تتكون من: الجمعيات و النقابات ودور الشباب.....، فالحوكمة تتطلب التفاعل بين الدولة وهيئات المجتمع المدني من أجل العمل على تحقيق مصالح المواطنين من خلال تهيئة مختلف الأوضاع السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق التنمية.

6-3- القطاع الخاص: يتكون القطاع الخاص من مختلف المؤسسات الخاصة الصناعية والتجارية والتعاونية حيث لديه دور كبير في تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وهو يعتبر نقطة قوة تعتمد عليها الدولة في تحقيق التنمية. ومن هنا يمكن أن نستنتج أن تعزيز نظام الحوكمة لا يتم الا من خلال تفعيل مبادئ الحوكمة وهذا يتطلب تفاعل الأطراف الثلاثة: الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ثانيا: مفهوم ترشيد النفقات

ويقصد به التصرف الحسن في الأموال وإنفاقها بطريقة عقلانية ورشيدة بدون تبذير أو إسراف. ويتم ترشيد الإنفاق من خلال ضمان الرقابة على النفقات وضبطها وتجنب التبذير لأقصى حد إضافة إلى تلافي النفقات الغير ضرورية والعمل على الاستفادة من الموارد الاقتصادية والقدرات البشرية الموجودة (بجلاب و فضيل، 2021، صفحة 730).

1- إجراءات ترشيد الإنفاق

يمكن ترشيد الإنفاق من خلال تبني الإجراءات التالية (براهيم و بالصالح، 2022، صفحة 135):

- إحلال التوازن بين النفقات بحيث تكون نفقات التجهيز أعلى من نفقات التشغيل على أن تكون نفقات الاستثمار هي الأعلى نسبة حتى تكون مصدرا للإيرادات.
- عصرنة الجماعات المحلية من خلال استعمال الميزانية الالكترونية ما يسهل المعالجة المعلوماتية للمعطيات المالية.
- وضع رقابة مالية على النفقات المحلية.

2- آليات الحوكمة ودورها في ترشيد النفقات

تواجه الجماعات المحلية مشكلة ندرة الموارد وزيادة حاجيات الساكنة المحلية نظرا لتوسع المجتمعات ما أدى إلى زيادة الإنفاق العام، ومن أجل تحقيق التوازن وجب حسن استغلال الموارد بعقلانية وإنفاقها برشادة وهنا يأتي دور الحوكمة المحلية لمعالجة العجز الحاصل وتحقيق التنمية المحلية، وأهم آليات الحوكمة المساهمة في ترشيد النفقات ما يلي (بجلاب و فضيل، 2021، صفحة 67):

2-1- الشفافية: فعلى الميزانية المحلية أن تحتوي على كافة المعلومات الخاصة بالأهداف المراد بلوغها وهذا يتطلب توظيف مورد بشري مؤهل عن ذلك الذي يعمل في الميزانية المحلية التقليدية. إضافة إلى إمكانية الإدارات الأخرى ومنظمات المجتمع المدني الاطلاع على التقارير المالية حيث تكون المعلومات الخاصة بالمالية المحلية تتمتع بالشفافية ويمكن الاطلاع عليها من طرف أصحاب المصلحة.

2-2- المساءلة: من خلال الطلب من المسؤولين في الجماعات المحلية تقديم تقارير وتوضيحات حول إعداد الميزانية على أن يتحملوا مسؤولية قراراتهم الكاملة أمام الجميع.

2-3- المشاركة: أي مشاركة المواطنين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية كالمشاركة في اقتراح مشاريع معينة، فإشراك فئة مثقفة في تدبير الشأن المحلي من شأنه أن يساهم في تعزيز الشفافية وأن يحسن مستوى معيشة المواطنين من خلال ضمان تقديم خدمات أفضل لهم.

وهذا ما يساهم في إرساء مبادئ الحوكمة المحلية والحوكمة المالية ما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المالية وبالتالي تحقيق التنمية.

المحور الثالث: دراسة تطبيقية على بلدية حمام قرقور - سطيف

لمعرفة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على ترشيد نفقات الجماعات المحلية قمنا بدراسة تطبيقية على بلدية حمام قرقور.

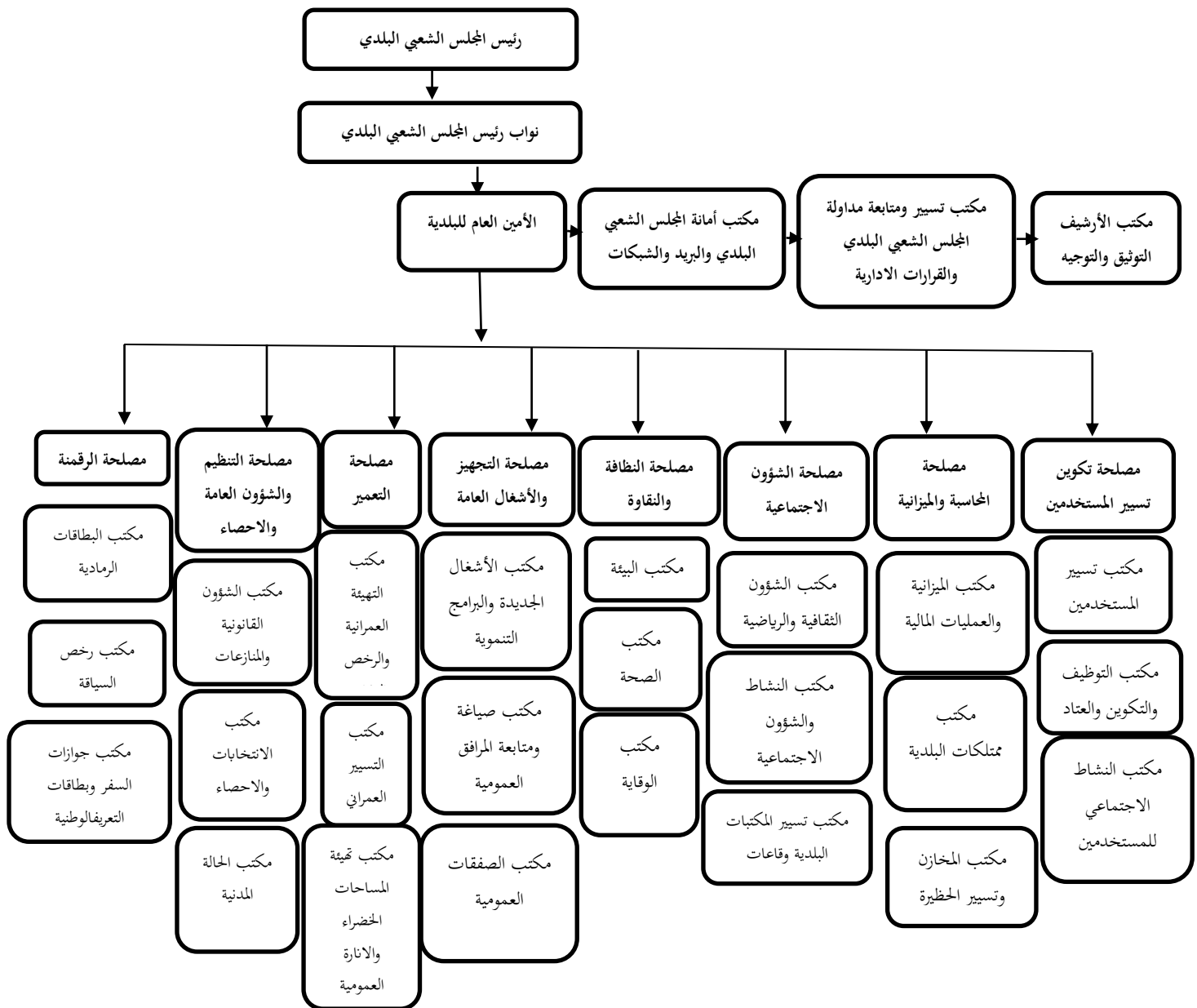
أولاً: تعريف بلدية حمام قرقور

أنشأت بلدية حمام قرقور على إثر التقسيم الإداري لسنة: 1984 وتقع شمال غرب مقر ولاية سطيف على مسافة: 55 كلم ويعبرها طريقان وطنيان رقم: 74 و 76 يتوسطها واد بوسلام. تتربع البلدية على مساحة إجمالية قدرها: 75.45 كلم² ويسكنها حوالي 20466 نسمة حسب آخر إحصاء لمديرية التخطيط للولاية.

1- الهيكل التنظيمي لبلدية حمام قرقور

الهيكل التنظيمي يوضع في إطار تحديث ومسايرة التطورات الحاصلة في الإدارة بشكل عام وعلاقتها مع مختلف المصالح في البلدية.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لبلدية حمام قرقور



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق متحصل عليها من بلدية حمام قرقور

ثانيا: طريقة واجراءات الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على ترشيد النفقات في بلدية حمام قرقور.

1- منهجية الدراسة

استخدمنا في هذه الدراسة الاستبيان وقمنا بتحليله للوصول إلى أسباب الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج. وتم الاعتماد على الأدوات التالية في جمع المعلومات:

- المصادر الأولية: تتمثل في الاستبانة التي تم تصميمها.
- المصادر الثانوية: من خلال الاطلاع على الأدبيات التي كتبت حول موضوع الدراسة، سواء كانت أبحاث، مقالات، رسائل تخرج لدرجة الماجستير والدكتوراه، المواقع الالكترونية، كتب.

2- مجتمع الدراسة

منتخبي وموظفي بلدية حمام قرقور والذين بلغ عددهم 58 فرد.

3- عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة حجمها 50 شخص بما فيهم منتخبين وموظفين من بلدية حمام قرقور حيث تم الاعتماد على معادلة ستيفن ثامبسون لحساب حجم العينة.

$$n = \frac{N p(1 - p)}{(N - 1)(d^2/z^2) + p(1 - p)}$$

حيث:

N: حجم المجتمع.

n: حجم العينة.

P: القيمة الاحتمالية وتبلغ وتبلغ 0.5

d: نسبة الخطأ وتساوي 0.05

z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الثقة حيث مستوى الثقة يساوي 95% ومنه z=1.96

4- أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، قمنا بتطوير استبانة من ثلاثة أقسام، القسم الأول: يتعلق بالبيانات الأولية الخاصة بالمبحوثين (بيانات ديموغرافية). والقسم الثاني: يتعلق بمعايير مؤشرات الحوكمة (أربعة محاور)، والقسم الثالث: يتعلق بترشيد النفقات. حيث تم الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي لقياس أدوات الدراسة في القسمين الثاني والثالث، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (01): محاور الاستبانة

الأقسام	المحاور	عدد الفقرات
القسم الأول	البيانات الديمغرافية	4
القسم الثاني	الشفافية	4
	المساءلة	4
	المشاركة	3
	سيادة القانون	3
القسم الثالث	ترشيد النفقات	4

المصدر: من إعداد الباحثين

4-1- ثبات أداة الدراسة

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) المكونة من 50 شخص استعملنا معامل ألفا كرومباخ.

الجدول رقم (02): معاملات ثبات أداة الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات (الفا كرومباخ)
الشفافية	4	0.701
المساءلة	4	0.704
المشاركة	3	0.815
سيادة القانون	3	0.700
ترشيد النفقات	4	0.706
الاستبانة ككل		0.865

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS26

يتضح من الجدول أن معامل الثبات العام لمحاور الدراسة مرتفع حيث بلغ 0.865 لإجمالي فقرات الاستبيان الثمانية عشر فيما تراوح ثبات المحاور بين 0.700 كحد أدنى و 0.815 كحد أعلى وهذا يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليه في الدراسة بحسب مقياس نانلي والذي اعتمد على 0.70 كحد أدنى للثبات.

4-2- صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

تم حساب صدق الاتساق الداخلي باستعمال معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه كما توضح نتائج الجدول التالي:

الجدول رقم (04): معاملات الارتباط (Correlations Pearson) لمحاور الاستبانة

الشفافية		المساءلة		المشاركة		سيادة القانون		ترشيد النفقات	
معامل بيرسون	الفقرة	معامل بيرسون	الفقرة	معامل بيرسون	الفقرة	معامل بيرسون	الفقرة	معامل بيرسون	الفقرة
**0.925	1	**0.910	1	**0.907	1	**0.536	1	**0.858	1
**0.531	2	**0.700	2	**0.703	2	**0.531	2	**0.491	2
**0.613	3	**0.482	3	**0.865	3	**0.887	3	**0.460	3
**0.584	4	**0.743	4					**0.711	4

** وجود دلالة عند مستوى 0.01

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من الجدول نلاحظ أن كل فقرة من فقرات أداة الدراسة (الاستبانة) جاءت جميعها دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (الاستبانة).

4-3- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

تم استخدام اختبار كولموجوروف سمرنوف (test Smirnov-Kolmogorov) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

الفرضية الصفرية: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (04): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المحور	قيمة اختبار test Smirnov-Kolmogorov	مستوى الدلالة (p-value)
الشفافية	0.208	0.000
المساءلة	0.206	0.000
المشاركة	0.199	0.000
سيادة القانون	0.191	0.000
ترشيد النفقات	0.292	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS26

نلاحظ من الجدول أن بيانات المحاور لا تتبع التوزيع الطبيعي، حيث كانت مستويات الدلالة لها أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبناء على ذلك تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

ثالثا: عرض نتائج الدراسة وتفسيرها

تم استخدام سلم ليكارت الخماسي للإجابة عن أداة الاستبانة كما موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): سلم ليكارت الخماسي

الإجابة	وزن الإجابة	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
غير موافق بشدة	1	1.79 - 1	منخفضة جدا
غير موافق	2	2.59 - 1.80	منخفضة
محايد	3	3.39 - 2.60	متوسطة
موافق	4	4.19 - 3.40	مرتفعة
موافق بشدة	5	5 - 4.20	مرتفعة جدا

المصدر: من إعداد الباحثين

1- البيانات العامة لعينة الدراسة

تم وصف العينة وتحديد طبيعتها من خلال المعلومات العامة التي تضمنتها الاستبانة

الجدول رقم (06): خصائص عينة الدراسة

المتغير	فئاته	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	22	44
	أنثى	28	56
	المجموع الكلي	50	100
السن	أقل من 25 سنة	1	2
	من 25 الى 35 سنة	14	28
	من 36 الى 45 سنة	21	42
	من 46 الى 55 سنة	11	22
	55 سنة فما فوق	3	6
	المجموع الكلي	50	100
	دون الثانوي	5	10
المستوى الأكاديمي	ثانوي	22	44
	جامعي	23	46
	المجموع الكلي	50	100
	أقل من 5 سنوات	12	24
سنوات_الخبرة	من 5 سنوات الى أقل من 10 سنة	4	8
	من 10 سنوات الى أقل من 15 سنة	20	40
	من 15 سنة الى 20 سنة فأكثر	14	28
	المجموع الكلي	50	100
	أقل من 5 سنوات	12	24

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS26

نلاحظ أن معظم افراد العينة هم إناث بنسبه 56 % حيث بلغ عددهم 28. وبلغت نسبة الذكور 44 % بعدد افراد 22. كما نجد أن معظم أفراد العينة أعمارهم تتراوح بين 36 سنة إلى 45 سنة بنسبة 42 % بعدد 21 فرد، بينما 28 % تبلغ أعمارهم بين 25 إلى 35 سنة و 22 % من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 46 إلى 55 سنة وفرد واحد فقط عمره أقل من 25 سنة. نلاحظ من الجدول أيضا أن معظم أفراد العينة لديهم مستوى جامعي بنسبة 46 % تكرار يساوي 23، يليها في التكرار مستوى الثانوي بعدد 22 ونسبته 44 %، و 5 أفراد لديهم مستوى دون الثانوي بنسبة 10 %.

نلاحظ ايضا أن 40 % من أفراد العينة لديهم خبرة عمل من 10 سنوات الى 15 سنة تليها 28 % لديهم خبرة بين 15 إلى 20 سنة فأكثر و 24 % سنوات خبرتهم تقل عن 5 سنوات و 4 أفراد فقط سنوات خبرتهم بين 5 إلى 10 سنوات.

2- نتائج اختبار Kruskal – Wallis

بما أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي استعملنا الاختبار اللامعلمي Kruskal – Wallis لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة.

2-1- اختبار Kruskal – Wallis للفروق تبعا لمتغير الجنس

الجدول رقم (07): نتائج اختبار Kruskal – Wallis للفروق تبعا لمتغير الجنس

	ترشيد_النفقات	سيادة_القانون	المشاركة	المساءلة	الشفافية
H de Kruskal-Wallis	1,859	,086	,291	1,222	3,174
Ddl	1	1	1	1	1
Sig. Asymptotique	,173	,769	,589	,269	,075

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الجدول 7 نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 ماعدا متغير الشفافية حيث كانت قيم الدلالة الاحصائية أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات المبحوثين حول متغيرات الدراسة (المساءلة، المشاركة، سيادة_القانون، ترشيد_النفقات) تعزى لمتغير الجنس. في حين أظهرت نتائج الجدول أن متغير الشفافية تتأثر إجابات المبحوثين فيها بجنس المبحوث، حيث كان مستوى الدلالة أقل من 0.05

2-2- اختبار Kruskal – Wallis للفروق تبعا لمتغير السن

الجدول رقم (08): نتائج اختبار Kruskal – Wallis للفروق تبعا لمتغير السن

	ترشيد_النفقات	سيادة_القانون	المشاركة	المساءلة	الشفافية
H de Kruskal-Wallis	4,389	3,736	1,767	1,396	,981
Ddl	4	4	4	4	4
Sig. Asymptotique	,356	,443	,779	,845	,913

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS26

يتضح من خلال الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 في نظر المبحوثين لمتغيرات الدراسة تعزى إلى اختلاف سن المبحوثين، حيث أن قيم الدلالة الاحصائية أكبر من مستوى الدلالة 0.05.

2-3- اختبار Kruskal – Wallis للفروق تبعا لمتغير المستوى الأكاديمي

الجدول رقم (09): نتائج اختبار Kruskal – Wallis للفروق تبعا لمتغير المستوى الأكاديمي

	ترشيد_النفقات	سيادة_القانون	المشاركة	المساءلة	الشفافية
H de Kruskal-Wallis	,379	2,960	3,975	,667	1,268
Ddl	2	2	2	2	2
Sig. Asymptotique	,827	,228	,137	,716	,531

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال نتائج الجدول نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 ، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للإجابات المبحوثين حول متغيرات الدراسة تعزى لمتغير المستوى الأكاديمي.

2-4- اختبار Kruskal –Wallis للفروق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

الجدول 10: نتائج اختبار Kruskal –Wallis للفروق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

	الشفافية	المساءلة	المشاركة	سيادة القانون	ترشيد النفقات
H de Kruskal-Wallis	3,363	3,508	4,806	2,016	2,296
Ddl	3	3	3	3	3
Sig. Asymptotique	,339	,320	,187	,569	,513

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS26

يوضح الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 ، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد العينة حول متغيرات الدراسة تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن كل أفراد العينة باختلاف أعمارهم وتباين مستواهم الأكاديمي وأيضاً اختلاف سنوات خبرتهم يرون بأن تطبيق مبادئ الحوكمة له أهمية كبيرة في بلدية حمام قرقور ويعد عامل مهم في ترشيد نفقات البلدية.

3- تحليل فقرات الاستبانة

سنعتمد في تحليل الفقرات على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة.

3-1- تحليل فقرات (الشفافية)

الجدول رقم (11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات (الشفافية)

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
ينشر جدول أعمال المجلس الشعبي البلدي في أماكن مخصصة لإعلام الجمهور	50	1	5	3,54	1,199
تكون جلسات المجلس الشعبي البلدي مفتوحة للأشخاص ذوي المصلحة	50	1	5	3,06	1,268
تنشر البلدية تقارير عن المشاريع المنجزة	50	1	5	3,92	,900
يستعمل المجلس الشعبي البلدي الوسائل الإعلامية وقنوات التواصل المختلفة لإعلام الجمهور	50	2	5	4,22	,545
الشفافية	50	1,50	5,00	3,8800	,70392

المصدر: SPSS26

حيث تراوحت المتوسطات ما بين 3.06 إلى 4.22 وهي متوسطات تقع ضمن الفئة الثالثة، الرابعة و الخامسة من فئات مقياس ليكرت الخماسي وتشير إلى درجة الاستجابة محايد، أوافق وأوافق بشدة وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لمؤشر الشفافية بلغت 3.88 أي أن درجة موافقة أفراد العينة على فقرات محور الشفافية مرتفعة.

3-2- تحليل فقرات (المساءلة)

الجدول رقم (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات (المساءلة)

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يخضع مسؤولوا مصالح البلدية إلى المساءلة من طرف الفاعلين المحليين	2	5	3,64	,964
يجبر الفاعلون المحليون مسؤولي البلدية على تقديم توضيحات حول توزيع المشاريع محليا	2	5	3,70	,735
يتحمل متخذوا القرار في البلدية المسؤولية عن التزامهم أمام الفاعلين المحليين	1	5	3,94	,767
يراقب مسؤولوا المصالح البلدية عن مدى تطبيق مخططات التنمية المحلية	2	5	4,18	,596
المساءلة	2,50	5,00	3,9100	,66001

المصدر: SPSS26

حيث تراوحت المتوسطات ما بين 3.64 إلى 4.18 وهي متوسطات تقع ضمن الفئتين الرابعة و الخامسة من فئات سلم ليكارت الخماسي وتشير إلى درجة الاستجابة أوافق و أوافق بشدة وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لمؤشر الشفافية بلغت 3.91 أي أن درجة موافقة أفراد العينة على فقرات محور المساءلة مرتفعة.

3-3- تحليل فقرات (المشاركة)

الجدول رقم (13): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات (المشاركة)

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تكون جلسات المجلس الشعبي البلدي في إطار المشاركة الشعبية	1	5	3,20	1,245
تعمل البلدية على ترقية التشاور مع الفاعلين المحليين لتطوير مناخ الاستثمار المحلي	2	5	3,82	,962
يؤخذ بعين الاعتبار رأي الفاعلين المحليين عند إعداد المشاريع التنموية	1	5	3,74	1,046
تكون جلسات المجلس الشعبي البلدي في إطار المشاركة الشعبية	1,50	5,00	3,4700	1,01725

المصدر: SPSS26

حيث تراوحت المتوسطات ما بين 3.20 إلى 3.74 وهي متوسطات تقع ضمن الفئتين الثالثة و الرابعة من فئات سلم ليكارت الخماسي وتشير إلى درجة الاستجابة أحيد و أوافق وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لمؤشر المشاركة بلغت 3.47 أي أن درجة موافقة أفراد العينة على فقرات محور المشاركة مرتفعة.

3-4- تحليل فقرات (سيادة القانون)

الجدول رقم (14): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات (سيادة القانون)

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تسهر البلدية على احترام وتطبيق قانون الجماعات الإقليمية الجزائرية (قانون البلدية).	3	5	4,32	,587
يلتزم متخذوا القرار في البلدية بأوامر وتعليمات الهيئات المختصة	2	5	4,02	,795
توفر البلدية الموارد المالية الضرورية للتكفل بالأعباء والمهام المخولة لها قانونا في كل ميدان.	1	5	3,46	1,073
سيادة القانون	2,50	5,00	3,8900	,63318

المصدر: SPSS26

حيث تراوحت المتوسطات ما بين 3.46 إلى 4.32 وهي متوسطات تقع ضمن الفئتين الرابعة و الخامسة من فئات سلم ليكارت الخماسي وتشير إلى درجة الاستجابة أوافق و أوافق بشدة وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لمؤشر الشفافية بلغت 3.89 أي أن درجة موافقة أفراد العينة على فقرات محور سيادة القانون مرتفعة.

3-5- تحليل فقرات (ترشيد النفقات)

الجدول رقم (15): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات (ترشيد النفقات)

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يقدم مسؤولو البلدية تقارير دورية حول تنفيذ الميزانية	1	5	3,82	,896
تقوم البلدية بانجاز المشاريع في الوقت المحدد لها	2	5	4,08	,695
تقوم البلدية بدراسات جدوى قبلية قبل إبرام الصفقات العمومية	3	5	4,08	,665
تحتوي الميزانية على المعلومات الكافية والضرورية حول الأهداف المراد بلوغها	2	5	4,02	,654
ترشيد_النفقات	2,00	5,00	3,9200	,61743

المصدر: SPSS26

حيث تراوحت المتوسطات ما بين 3.82 إلى 4.08 وهي متوسطات تقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارت الخماسي وتشير إلى درجة الاستجابة أوافق وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لمؤشر الشفافية بلغت 3.92 أي أن درجة موافقة أفراد العينة على فقرات محور ترشيد النفقات مرتفعة.

4- اختبار فرضيات الدراسة

من أجل اختبار الفرضيات سنستعمل نموذج الانحدار الخطي

4-1- اختبار الفرضية الرئيسية

الفرضية الرئيسية: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة على ترشيد النفقات في بلدية حمام قرقور".

حيث يوضح الجدول التالي نتائج معاملات بيرسون بين المتغيرات المستقلة (مؤشرات الحوكمة) والمتغير التابع (ترشيد النفقات):

الجدول رقم (16): نتائج معاملات ارتباط بيرسون (Correlation Pearson) بين المتغيرات المستقلة (مؤشرات الحوكمة)

والمتغير التابع (ترشيد النفقات).

	ترشيد_النفقات	الشفافية	المساءلة	المشاركة	سيادة_القانون
Corrélation de Pearson	ترشيد_النفقات	1,000	,506	,495	,435
	الشفافية	,506	1,000	,657	,586
	المساءلة	,495	,657	1,000	,543
	المشاركة	,435	,586	,543	1,000
	سيادة_القانون	,329	,130	,220	,050
Sig. (unilatéral)	ترشيد_النفقات	.	,000	,000	,001
	الشفافية	,000	.	,000	,000
	المساءلة	,000	,000	.	,000
	المشاركة	,001	,000	,000	.
	سيادة_القانون	,010	,184	,062	,365

المصدر: SPSS26

يوضح الجدول نتائج معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة (مخاور الحوكمة) والمتغير التابع (ترشيد النفقات). حيث بلغت قيم معاملات ارتباط بيرسون بين مؤشرات الحوكمة (الشفافية، المساءلة، المشاركة وسيادة القانون) وترشيد النفقات: 506,495,435,329، على التوالي. وتعتبر هذه القيم موجبة مما يدل على وجود ارتباط طردي متوسط بين أثر تطبيق مؤشرات الحوكمة وترشيد النفقات من وجهة نظر المبحوثين، بحيث كلما زاد إهتمام الجماعات المحلية بتطبيق عناصر الحوكمة ازداد ترشيد النفقات، والعكس صحيح.

و أظهرت نتائج معاملات ارتباط بيرسون أن الارتباطات بين المتغيرات المستقلة (مؤشرات الحوكمة) والمتغير التابع (ترشيد النفقات) جميعها دالة إحصائيا حيث كانت قيمة مستويات الدلالة لها أقل من 0.05 ، وهذا ما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مؤشرات الحوكمة في ترشيد النفقات في بلدية حمام قرقور.

الجدول رقم (17): نتائج اختبار ANOVA

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	7,003	4	1,751	6,747	,000 ^b
de Student	11,677	45	,259		
Total	18,680	49			

a. Variable dépendante : النفقات_ترشيد

b. Prédicteurs : (Constante), القانون_سيادة, المشاركة, المساءلة, الشفافية

المصدر: SPSS26

الجدول رقم (18): Récapitulatif des modèles

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,612 ^a	,375	,319	,50939

a. Prédicteurs : (Constante), القانون_سيادة, المشاركة, المساءلة, الشفافية

b. Variable dépendante : النفقات_ترشيد

المصدر: SPSS26

يبين الجدول 17 أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود أثر لمبادئ الحوكمة على ترشيد النفقات، كما يوضح الجدول 18 أن معامل التحديد 0.375 وهذا يعني أن مبادئ الحوكمة فسرت 37 % من التباين الكلي في ترشيد النفقات، ويرجع الباقي لعوامل أخرى.

4-2- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

للتحقق من صحة الفرضية الثالثة تم استعمال نموذج الانحدار الخطي.

الفرضية الفرعية: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشفافية، المساءلة، المشاركة، سيادة القانون على ترشيد النفقات في بلدية حمام قرقور".

الجدول رقم (19): أثر الشفافية، المساءلة، المشاركة، سيادة القانون على ترشيد النفقات

المتغير	قيمة المعامل	قيمة t	القيمة الاحتمالية	قيمة اختبار F للنموذج	R ² للنموذج
الشفافية	المقدار الثابت	2.199	5.107	0.000	0.256
الشفافية	الشفافية	0.444	4.601	0.000	0.256
المساءلة	المقدار الثابت	2.108	4.534	0.000	0.245
المساءلة	المساءلة	0.463	3.950	0.000	0.245
المشاركة	المقدار الثابت	2.108	4.534	0.000	0.189
المشاركة	المشاركة	0.463	3.950	0.002	0.189
سيادة القانون	المقدار الثابت	2.671	5.100	0.000	0.109
سيادة القانون	سيادة القانون	0.321	2.417	0.019	0.109

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS26

بالنسبة لمبدأ الشفافية يبين الجدول 19 أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود أثر للشفافية على ترشيد النفقات، وقد بلغ معامل التحديد 0.256 وهذا يعني أن مبدأ الشفافية فسر 25.6% من التباين الكلي في ترشيد النفقات ، ويرجع الباقي لعوامل أخرى.

بالنسبة لمبدأ المساءلة يبين الجدول 19 أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود أثر للمساءلة على ترشيد النفقات، وقد بلغ معامل التحديد 0.245 وهذا يعني أن مبدأ المساءلة فسر 24.5% من التباين الكلي في ترشيد النفقات ، ويرجع الباقي لعوامل أخرى.

بالنسبة لمبدأ المشاركة يبين الجدول 19 أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود أثر للمشاركة على ترشيد النفقات، وقد بلغ معامل التحديد 0.189 وهذا يعني أن مبدأ المشاركة فسر 18.9% من التباين الكلي في ترشيد النفقات ، ويرجع الباقي لعوامل أخرى.

بالنسبة لمبدأ سيادة القانون يبين الجدول 19 أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود أثر لسيادة القانون على ترشيد النفقات، وقد بلغ معامل التحديد 0.109 وهذا يعني أن مبدأ سيادة القانون فسر 10.9% من التباين الكلي في ترشيد النفقات ، ويرجع الباقي لعوامل أخرى.

4-3- نتائج الانحدار الخطي المتعدد

ويمثل الجدول الآتي ملخص تحليل نتائج الانحدار المتعدد لفرضية الدراسة

الجدول رقم (20): نتائج الانحدار المتعدد لفرضية الدراسة

المتغير	قيمة المعامل	قيمة t	القيمة الاحتمالية	قيمة اختبار F للنموذج	R ² للنموذج	R ² المعدل للنموذج
المقدار الثابت	1.380	2.806	0.007	27.261	0.362	0.349
مؤشرات_الحكومة	0.671	5.221	0.000			

المصدر: SPSS26

يبين الجدول 20 أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود أثر لمبادئ الحكومة على ترشيد النفقات، وقد بلغ معامل التحديد المعدل 0.349 وهذا يعني أن مبادئ الحكومة فسرت 34.9% من التباين الكلي في ترشيد النفقات ، ويرجع الباقي لعوامل أخرى.

الخلاصة:

بعد إجراء الدراسة تم التوصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

تنقسم النتائج إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية

النتائج النظرية

- ان تفعيل مبادئ الحوكمة على مستوى الجماعات المحلية وضمان تطبيقها يؤدي الترشيد النفقات و ضمان تقديم أفضل خدمة للمواطنين.
- للجماعات المحلية ميزانية تتمثل في الإيرادات التي تعتمد عليها من أجل تغطية نفقاتها.
- تزايد عدد السكان المحليين اليوم يستلزم ترشيد النفقات من أجل الحفاظ على المال العام و تجنب تبذيره.

النتائج التطبيقية

- وجود أثر لتطبيق مبادئ الحوكمة على ترشيد النفقات في بلدية حمام قرقور حيث بلغ معامل التأثير 0.375
- يوجد أثر للشفافية على ترشيد النفقات في بلدية حمام قرقور حيث بلغ معامل التأثير 0.256
- يوجد أثر للمساءلة على ترشيد النفقات في بلدية حمام قرقور حيث بلغ معامل التأثير 0.245
- يوجد أثر للمشاركة على ترشيد النفقات في بلدية حمام قرقور حيث بلغ معامل التأثير 0.189
- يوجد أثر لسيادة القانون على ترشيد النفقات في بلدية حمام قرقور حيث بلغ معامل التأثير 0.109

التوصيات

- ✓ منح استقلالية أكثر للجماعات المحلية في تسيير شؤونها لضمان التفعيل الفعلي لمبدأ اللامركزية الذي تقوم عليه الحوكمة المحلية.
- ✓ التوجه نحو التسيير التشاركي بإشراك المواطنين والمجتمع المدني لتحسين أداء الجماعات المحلية.
- ✓ توفير مورد بشري مؤهل لتسيير مالية الجماعات المحلية وفق المبادئ التي يقوم عليها الحكم الرشيد.
- ✓ إضفاء الطابع العصري على الإدارة المحلية بما فيها المالية المحلية ما يضمن وجود إدارة مالية إلكترونية تهدف إلى الحفاظ على المال العام.
- ✓ الشروع في العمل بالنصوص التطبيقية للقانون العضوي الجديد رقم 18-15 الخاص بقوانين المالية من أجل ضمان تحسين التسيير المالي في الجماعات المحلية.
- ✓ وضع قوانين صارمة لحماية المال العام والقضاء على الفساد في الهيئات المحلية.

الملاحق:

استبيان الدراسة

جامعة فرحات عباس سطيف 1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد كمي

د: مرابط ساعد

ط.د: هامل كوثر

الاستبيان

تحية طيبة وبعد

إلى منتخي و موظفي بلدية حمام قرقور

يشرفني أن أدعوكم للإجابة على هذا الاستبيان الذي يخدم أهداف بحثي ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه طور ثالث تخصص اقتصاد كمي.

نسعى من خلال هذا الاستبيان إلى دراسة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على ترشيد النفقات في بلدية حمام قرقور، لذا آمل منكم استيفاء تعبئة هذه الاستمارة وأحيطكم علما أن الإجابات المقدمة من طرفكم ستكون سرية ولن تستعمل إلا في أغراض البحث العلمي.

وفي الأخير تقبلوا مني فائق الشكر والتقدير على مساهمتكم القيمة في انجاز هذا البحث

يرجى منكم ملأ هذا الاستبيان بوضع علامة (x) أمام الإجابة المختارة:

المحور الأول: الخصائص الديمغرافية

1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2- السن: أقل من 25 سنة ☐

☐ من 25 إلى 35 سنة

☐ من 36 إلى 45 سنة

☐ من 46 إلى 55 سنة

☐ 55 سنة فما فوق

3- المستوى الأكاديمي: ☐ دون الثانوي

☐ ثانوي

☐ جامعي

4- سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐

☐ من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات

☐ من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة

☐ من 15 سنة إلى 20 سنة فأكثر

المحور الثاني: مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة

الحوكمة هي استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من خلال تطبيق مختلف مبادئها التي تسمح للمواطنين

بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم

الرجاء وضع علامة (x) أمام العبارة في المكان المناسب

أولا: الشفافية (الإفصاح وتوفر المعلومات)

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	ينشر جدول أعمال المجلس الشعبي البلدي في أماكن مخصصة لإعلام الجمهور					
2	تكون جلسات المجلس الشعبي البلدي مفتوحة للأشخاص ذوي المصلحة					
3	تنشر البلدية تقارير عن المشاريع المنجزة					
4	يستعمل المجلس الشعبي البلدي الوسائل الإعلامية وقنوات التواصل المختلفة لإعلام الجمهور					

ثانيا: المساءلة (أي مساءلة متخذي القرار من طرف الأطراف ذات المصلحة)

الفاعلون المحليون هم: الدولة، المجتمع المدني والقطاع الخاص

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يخضع مسؤولوا مصالح البلدية إلى المساءلة من طرف الفاعلين المحليين					
2	يجبر الفاعلون المحليون مسؤولي البلدية على تقديم توضيحات حول توزيع المشاريع محليا					
3	يتحمل متخذوا القرار في البلدية المسؤولية عن التزامهم أمام الفاعلين المحليين					
4	يراقب مسؤولوا المصالح البلدية عن مدى تطبيق مخططات التنمية المحلية					

ثالثا: المشاركة (حق الجميع في اتخاذ القرار المحلي)

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تكون جلسات المجلس الشعبي البلدي في إطار المشاركة الشعبية					
2	تعمل البلدية على ترقية التشاور مع الفاعلين المحليين لتطوير مناخ الاستثمار المحلي					
3	يؤخذ بعين الاعتبار رأي الفاعلين المحليين عند إعداد المشاريع التنموية					

ثالثا: سيادة القانون (المساواة أمام القانون-لا أحد فوق القانون)

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تسهل البلدية على احترام وتطبيق قانون الجماعات الإقليمية الجزائرية (قانون البلدية).					
2	يلتزم متخذوا القرار في البلدية بأوامر وتعليمات الهيئات المختصة					
3	توفر البلدية الموارد المالية الضرورية لتكفل بالأعباء والمهام المخولة لها قانونا في كل ميدان.					

المحور الثالث: ترشيد النفقات (يعني حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد دون إسراف).

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يقدم مسؤولو البلدية تقارير دورية حول تنفيذ الميزانية					
2	تقوم البلدية بإنجاز المشاريع في الوقت المحدد لها					
3	تقوم البلدية بدراسات جدوى قبلية قبل إبرام الصفقات العمومية					
4	تحتوي الميزانية على المعلومات الكافية والضرورية حول الأهداف المراد بلوغها					

الإحالات والمراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

1. بسام بن عبد الله البسام. (2016). *الحوكمة في القطاع العام*. الرياض: الادارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الادارة العامة.
2. جوهرة شرقي. (2018). *الحوكمة في الجماعات المحلية واقع وآفاق حالة بعض بلديات الجزائر (أطروحة دكتوراه)*. كلية علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة.
3. حنان بن زغي. (2020). دور الحكم الرشيد في مكافحة فساد الجماعات الإقليمية في الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم القانونية، تخصص إدارة محلية، باتنة: جامعة باتنة 1.
4. رشيدة بوجحفة، و رضا بن التومي. (2023). *الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر بلدية سيدي محمد بن علي ولاية غليزان وبلدية أولاد دراج ولاية المسيلة -دراسة حالة-*. مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، 7(1)، 141-173.
5. صابر بن معنوق. (2022). *حوكمة الجماعات الإقليمية كمدخل لتحقيق التنمية الريفية بمناطق الظل في الجزائر (دراسة حالة بلديات رأس الوادي- عين تسرة- أولاد ابراهيم)*. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 9(2)، 210-230.
6. صالح بجلاب، و فارس فضيل. (2021). *الرقابة المالية ودورها في تحقيق الرشادة المالية للنفقات العمومية المحلية _ دراسة تحليلية ميدانية للقطب الرقابي لبلديات حسين داي للفترة 2019-2016*. مجلة افاق علمية، 13(4)، 723-742.
7. عبد الحميد قادم. (2015). *الحوكمة الجيدة وسيلة لتحقيق التنمية بالجماعات المحلية في الجزائر دراسة حالة بلديات ولاية أم البواقي (رسالة ماجستير)*. كلية علوم التسيير. تخصص إدارة أعمال، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.
8. فاطمة براهيم، و حرية بالصالح. (2022). *أثر اصلاحات المالية المحلية في تعزيز موارد الجماعات المحلية - دراسة حالة بلدية شروين- للفترة 2014-2017*. مجلة التحليل الاستشراف الاقتصادي، 3(1)، 120-142.
9. قانون الجماعات الإقليمية، القانون رقم 07-12 المتعلق بالولاية. (2012, 02 21). الأمانة العامة للحكومة، الجزائر: الجريدة الرسمية رقم 12.
10. قانون الجماعات الإقليمية، القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية. (2011, 06 22). الأمانة العامة للحكومة، الجزائر: الجريدة الرسمية رقم 37.
11. ياسين قوتال. (2023). دور الحكم الرشيد في مكافحة فساد الجماعات الإقليمية. 8(2)، 1-26.

References in english

1. Kezazy, H. e., Hilmi, Y., Essahli, F. E., & Ibn Ziyat, H. H. (2024). Conceptual model of the role of territorial management controller and good governance. *RGSA – Revista de Gestão Social e Ambiental*, 18(7), 1-19.
2. Sari, A. R. (2023). The Impact of Good Governance on the Quality of Public Management Decision Making. *Journal of Contemporary Administration and Management (ADMAN)*, 1(2), 39-46.